الأنوار

السبت 17-07-2010 العدد 17501

6

توقيف موظف سابق في شركة «الفا» بتهمة التورط في شبكة التجسس لاسرائيل

اوقفت الاجهزة الامنية اللبنانية شخصا ثالثا عمل في قطاع الاتصالات في اطار تحقيق حول شبكة تجسس لصالح اسرائيل، بحسب ما افاد مصدر مطلع على التحقيق.

واوضح المصدر رافضا الكشف عن هويته «تم ليل امس الاول توقيف موظف سابق في قطاع الاتصالات» يشتبه بتعامله مع اسرائيل.

وقال مصدر امني انه بعد شريل قزي وطارق الربعة اوقف ج ر الموظف السابق في شركة «ألفا» الذي تم طرده من العمل منذ سنة تقريباً بعد ما تبين أنه عمد الى تركيب نظام معين في الشركة يستطيع من خلاله الدخول الى كل أجهزة الكومبيوتر والتجسس على كل أعمال الموظفين. وقد طردته يومها المديرة الألمانية انيكا بوتر مع الاشارة الى أن زوجة الموقوف لا تزال تعمل في شركة ألفا.

وفي هذا الإطار أكد المصدر الأمني انه في حال ثبتت تهمة العمالة ضد موظفي «ألفا» الموقوفين، سنكون أمام أخطر عملية تجسس لمصلحة إسرائيل وحجم الأضرار سيكون كثيرا ، لافتا إلى أن الدولة اللبنانية لم تأخذ معيار أمان الشبكتين الخليويتين عند اختيارها للشركات المشغلة لها، كذلك فإنها لا تدقق في مدى التزام هذه الشركات معايير سلامة البيانات وخصوصيتها، فضلاً عن عدم تدقيقها الأمني والوظيفي في الكادر البشري المشغل لهذه الشركات.

وفي وقت تستكمل مديرية استخبارات الجيش تحقيقاتها مع الموقوفين، لا تزال شركة الفا ساحة رئيسية لعمل استخبارات الجيش، حيث يجري المحققون فيها تدقيقاً شاملاً في الشبكة الداخلية للشركة، إضافة إلى أنهم طلبوا معلومات مفصلة عن كل العاملين فيها، من ضمنها التوصيف الوظيفي لكل منهم، والقدرات التقنية التي تتيحها لهم الأنظمة المعمول بها في الشركة، أو تلك الممنوحة لهم في حكم الأمر الواقع.

الوزير نحاس

وقد أعلن وزير الإتصالات شربل نحاس امس أن التحقق لم يتم بعد من المعلومات التي تحدثت عن توقيف موظف سابق في شركة ألفا بتهمة التجسس لمصلحة إسرائيل، قائلاً: في قطاع الإتصالات إننا في عناية فائقة والمسألة تتعلق بتحقيق جار وأوضح ان البحث يدور حول مفصلين، الأول شبكة نقل المعلومات حيث هناك شك في انه تم تعديل أجزاء منها لنقل معلومات الى الأراضي الفلسطينية المحتلة، والشق الثاني حول المعلومات الأساسية في أجهزة المعلوماتية الداخلية في الشركة حيث هناك شك في إمكان حصول تسلل اليها.

وأكد نحاس في حديث الى صوت المدى أن لا شيء سيتغيّر على المواطن لأن الإجراءات التي اتُخذت ضرورية، إذ ان للشبكة تجهيزات متنوّعة وهذه الأجهزة متصلة بعدد كبير من المواقع خارج نطاق الشركة لتأمين صيانتها وتقديم خدمات عليها، وقال ما قمنا به هو وقف الطبيعة التلقائية لهذه الروابط، وأصبح الوصل يتم عند الحاجة لتخوّفنا من ان العملاء تمكنوا من خلال بعض هذه الروابط الدخول الى النظام الداخلي، وهذا قد يؤخر الصيانة قليلاً.

من جهة أخرى قال اننا في بداية فصل الصيف حيث كثافة استخدام شبكة الخلوي وتم اتخاذ الإجراءات الإعتيادية الموسمية، آملاً في ألا يشعر المواطنون بأي انزعاج.

هذا وأشاد نقيب اصحاب شركات الخليوي انطوان هبر بالاجراءات التي تتخذها وزارة الاتصالات لتطويق الخرق الامني الاسرائيلي الخطر الذي أصاب شبكة الهاتف الخليوي. وكشف في تصريح امس ان وزارة الاتصالات تتابع عن كثب وفي شكل يومي وضع شبكات الهاتف الثابت والهاتف الخليوي، في موازاة التحقيقات التي تجريها الاجهزة الامنية والقضائية مع المشتبه بهم، والاستشارات التي تضعها الهيئة المنظمة للاتصالات لتحصين الشبكات.

وأشار الى أهمية ان يبادر مشغلا الخليوي الى اعادة النظر في كل معايير السلامة المعتمدة فيهما، لقطع دابر أي خرق قد يكون مستمرا بفعل الكشف المخابراتي غير المسبوق الذي جعل الشبكتين في مرمى الاسرائيليين مما يحتم اعلان حال طوارئ على مستوى الهاتف الخليوي تجنبا للاعظم.

وقال: اننا أمام أكبر عملية سطو استخباري اسرائيلي على لبنان واللبنانيين وخصوصياتهم، تفترض اعادة نظر جذرية في كل الآليات التشغيلية المعتمدة منذ بدء عمل الهاتف الخليوي في العام ١٩٩٤، مع الاخذ بالاعتبار جعل معايير السلامة في صدارة الاهتمام لدى ادارة الشركتين وخصوصا لدى اختيار الموظفين، بعدما تبين ان هذه ظلت الى حد ما، طوال الاعوام الفائتة، من الامور الهامشية، مما سهل الخرق الامني الاسرائيلي، وأتاح على سبيل المثال لموظف ان يحصل على كل مفاتيح الرموز، في حين استطاع آخر ان يتحكم بتوزيع محطات الارسال والصحون اللاقطة بما يتناسب مع الحاجة الاسرائيلية لقرصنة المخابرات الهاتفية الخليوية والتنصت على اللبنانيين.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"